**مدي قبول الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع أمام المحاكم الجنائية الوطنية والدولية**

**دراسة تحليلية مقارنة في النظم الإجرائية المختلفة**

**د/ محمود عبد الغني فريد جاد المولي**

**المدرس بقسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة بنها**

**المجلة القانونية ( دورية علمية نصف سنوية ، محكمة ، ترقيم دولي**

 **2537-0758 - تصدر عن كلية الحقوق جامعة القاهرة فرع الخرطوم) العدد الخامس**

**المجلدالسابع – مايو 2019 .**

مستخلص البحث باللغة العربية

 في هذه الدراسة نعرض مدي قبول الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع في الأنظمة الإجرائية المختلفة ، فهناك من النظم الإجرائية من يرفض التعويل علي هذه الأدلة في مجال الإثبات أمام المحاكم الجنائية متبنيا للقاعدة الشهيرة المسماة قاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع ، وهذا القاعدة تحوز القبول في غالبية النظم الإجرائية ، ومن أهم النظم الإجرائية التي تعتد بهذه القاعدة ، النظام القانوني المصري ، وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من النظم الإجرائية ، وعلي النقيض من هذه النظم نجد نظماً إجرائية قررت قبول الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع متي كانت منتجة ومؤثرة في الإثبات في الدعوي المنظرة أمام القضاء غير مهتمة بعدم مشروعية وسيلة الحصول علي الدليل ، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الخلاف بين النظم المختلفة إلي الاختلاف بينها في وجهة النظر إلي مسألة الوصول إلي الحقيقة فالاتجاه الثاني مؤيد لأهمية الوصول إلي الحقيقة بشأن مرتكب الجريمة في ضوء معيار موضوعي متغاضياً عن الوسيلة المتخذة وصولا لهذه الحقيقة ، والأول مؤيد لضرورة الوصول للحقيقة في إطار محدد للطرق والوسائل المتخذة تحقيقا لذلك ، مع العلم بأنه وإن كان هذا هو الاتجاه الغالب إلا أنه لم يحظ بالإجماع سواء علي المستوى الفقهي أو علي المستوى التشريعي .

 ومن خلال الدراسة تبين لنا استحالة إقرار المشرع للأخذ بأحد هذين الاتجاهين علي إطلاقه ، ففي دراستنا للاتجاه الذي يقبل الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع وجدناه قد قرر استثناءات وقيود عدة يرفض فيها تلك الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع لإعتبارات معينة ، وكذلك في دراستنا للاتجاة القائل بقاعدة استبعاد الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع راعينا عدم التعرض لحجج وتطبيقات هذا الاتجاه بالتفصيل لأنه ما يخرج عن موضوع الدراسة ، وكان التركيز علي حالات قبول الأدلة المتحصلة بطريق غير مشروع في ظل النظم الإجرائية الأخذة بذلك الاتجاه كالقانون المصري والأمريكي .

 وفي النهاية نوصي المشرع المصري بضرورة مراجعة الاتجاهات التشريعية الأجنبية في هذا للمجال لتعزيز سبل الوصول إلي الحقيقة دون الاعتداء أو الافتئات علي الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين ، وتعزيز هذه الضمانات في مجال الإجراءات الجنائية التي تتخذ في ظل حالة الطوارئ والظروف الاستثنائية والطارئة ، وحتي مراجعة حالات قبول الأدلة غير المشروعة في النظم المختلفة للإستفادة منها في هذا المجال .

مستخلص البحث باللغة الإنجليزية

 In this study, we present the extent to which evidence obtained illegally is accepted in the various procedural systems. the most important procedural systems that approved this rule, are the Egyptian legal system, and in France, the United States of America and other procedural systems. the courts not accepted the illegality of the means of obtaining evidence .

 The main reason for this difference between the different systems is the difference between them in their viewpoint on the issue of reaching the truth. The second trend supports the importance of reaching the truth about the means taken to reach to this truth, and the first supports the need to reach the truth within a specific framework. The methods and means taken to achieve this , with the knowledge that although this is the dominant trend, it has not been unanimously reached, whether at the doctrinal level or at the legislative level.

 Through this study, it became clear to us the impossibility of the legislator’s approval to take one of these two directions , As well as in our study of the trend that says the rule of excluding evidence obtained illegally, we took care not to discuss the arguments and applications of this trend in detail because it is outside the subject of the study, and the focus was on cases of accepting evidence obtained illegally under the procedural systems that adopt that direction such as the Egyptian and American law

 Finally, we recommend the Egyptian legislator to review foreign legislative trends in this field to enhance ways to reach the truth without assaulting on the personal rights and freedoms of citizens, and to strengthen these guarantees in the field of criminal procedures that are taken under a state of emergency and exceptional and emergency circumstances, and even review cases of acceptance of illegal evidence in the various systems to take advantage of them in this field.